خادم الحرمين الشريفين يرأس اجتماع مجلس الخدمة العسكرية

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس الخدمة العسكرية اجتماع المجلس الذي عقد خلال شهر ربيع الآخر الماضي في الديوان الملكي بالرياض. ويتكون المجلس من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الخدمة العسكرية، وعضوية كل من صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز نائب رئيس الحرس الوطني، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة، معالي الأستاذ محمد بن علي الفايز وزير الخدمة المدنية، معالي الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، ومعالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية وسعادة الأمين العام للمجلس الفريق الدكتور ناصر بن عبد العزيز العرفج.

ودرس المجلس المواضيع المدرجة على جدوله التي سبق أن درست من لجان فرعية ومن اللجنة التحضيرية التي تمثل فيها الأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية والقطاعات العسكرية ووزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية. وأصدر المجلس عقب الاجتماع قرارات متعلقة بما عرض عليه من موضوعات. كما تلقت الأمانة العامة توجيهات خادم الحرمين الشريفين بالحرص على الأمور المتعلقة بشؤون العسكريين والاهتمام بها والعمل على إنجازها أولاً بأول ودون تأخير.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء بمنح مجلس الخدمة العسكرية صلاحية دراسة معدلات رواتب العسكريين وقد اتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على قرار مجلس الخدمة العسكرية رقم (٢٠)، وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ بشأن تعديل الفقرة (ج) من المادة (١٠) من نظام مجلس الخدمة العسكرية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣-٣) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل الفقرة (ج) من المادة (١٠) من نظام مجلس الخدمة العسكرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ٤٥) وتاريخ ١٤٠٢/٧/٤هـ لتصبح بالنص الآتي: «دراسة معدلات الرواتب واقتراح تعديلها، وكذلك تحديد وتنظيم صرف المكافآت والبدلات والعلاوات للعاملين في الخدمة العسكرية».■

بعد موافقة مجلس الوزراء على تأسيس «الاتصالات المتنقلة السعودية»

تخصيص 70 مليون سهم من رأسمال الشركة للمؤسسة العامة للتقاعد

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الاعتيادية التي عقدها في ٢٥ جمادى الأولى الماضي، على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة باسم «شركة الاتصالات المتنقلة السعودية»، لتكون مشغلاً ثالثاً للجوال، ويكون غرضها مزاولة أعمال الاتصالات، وفقًا لنظامها الأساسي والأنظمة المعمول بها برأسمال يبلغ ١٤ مليار ريال، سيتم طرح ٧٠٠ مليون سهم منه للاكتتاب خلال شهر من هذا القرار تمثل ٥٠٪ من رأس المال.

وخصص قرار المجلس «٧٠» مليون سهم من رأسمال الشركة للمؤسسة العامة للتقاعد، ومثلهم للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما ستطرح الأسهم المتبقية البالغ عددها ٥٦٠ مليون سهم للاكتتاب العام خلال ثلاثين يومًا من هذا القرار بسعر ١٠ريالات للسهم الواحد.

ووافق مجلس الوزراء في قراره الصادر خلال جلسته على الترخيص لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية في إنشاء شبكة اتصالات متنقلة عامة، وتشغيلها بجميع عناصرها، وتقديم خدماتها على المستوى المحلي والداخلي والدولي من خلال شبكتها الخاصة، إضافة إلى استيفاء المقابل المالي لتقديم الخدمات تجاريًا، والمقابل المالي للترخيص، والمقابل المالي لاستخدامات الترددات، والمقابل المالي لتخصيص الأرقام واستخدامها وغير ذلك من أنواع المقابل المالي، من «شركة الاتصالات المتنقلة السعودية»، وفقًا لأنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والقرارات ذات الصلة.

وكان تحالف تقوده شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية MTC قد تقدم في ٢٤ مارس الماضي، بأعلى عرض مالي للحصول على الرخصة الثالثة للجوال في المملكة، زاد عن ٢٢,٩ مليار ريال، وأعلنت MTC في ذلك الوقت عن عزمها تملك ٢٥٪ من الشركة التي تعتزم تأسيسها في المملكة، مرجحة بداية عملها في السعودية بمطلع العام المقبل ٢٠٠٨، ومتوقعة استثمار نحو ٣٠ مليار ريال في السوق السعودية خلال خمسة أعوام.

وأشارت مصادر في الشركة إلى أن تكلفة بناء الشبكة الثالثة للجوال في المملكة قد تصل إلى نحو ٧,٥ مليار ريال، موضحة أن بداية عمل الشركة في السعودية سيكون بـ«ربط بيني» مع المشغلين الآخرين، إضافة إلى استخدام «التجوال الوطني» إلى حين اكتمال الشبكة الخاصة بشركة «الاتصالات المتنقلة السعودية». كما أن الشركة ستغطي شبكتها الخاصة المناطق الرئيسة في المملكة قبل نهاية العام الجاري، فيما ستغطي الطرق بشبكة «التجوال الوطني» بداية الأمر، وذلك حسب خطة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي وضعتها في كراسة المناقصات للمتقدمين للرخصة الثالثة للجوال، والتي تقتضي تغطية المدن الرئيسة في المرحلة الأولى.